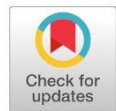


Research Article

Open Access



أثر معايير الملاءة المالية على العمق التأميني "دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في ليبيا"

زينب رجب صداقة *2

خالد محمد رحيل *1

خالد محمد رحيل *1: قسم المحاسبة، جامعة عمر المختار، ليبيا
زينب رجب صداقة *2: قسم المحاسبة، جامعة عمر المختار، ليبيا.

المستخلص: تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى بيان أثر معايير الملاءة المالية على العمق التأميني في قطاع التأمين الليبي من خلال معرفة أثر مجموعة من معايير الملاءة وباستخدام المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات للقوائم المالية لقطاع التأمين في ليبيا خلال الفترة من 2014 إلى 2020م وباستخدام طريقة تقدير المربعات الصغرى لأختبار للفرضيات الفرعية، ومصفوفة الارتباط لأختبار الفرضية الرئيسية، كما خلصت الدراسة إلى أنه توجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعايير الملاءة المالية على العمق قطاع التأمين الليبي، وكما يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) ومعدل الهيكلية (معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية) على العمق التأميني في ليبيا في حين لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ وكفاية المخصصات الفنية ومعدل الملاءة المالية عن الصافي الاقساط على العمق التأميني الليبي ومن أهم توصيات الدراسة ضرورة حث الباحثين على تقديم المزيد من البحوث المتعلقة بالعمق التأميني وأثره على متغيرات أخرى.

الكلمات المفتاحية: العمق التأميني، معايير الملاءة المالية، قطاع التأمين.

The Impact of Solvency Standards on Insurance Penetration "An Applied Study on the Insurance Sector in Libya"

Khaled Mohammed Rahil

*Zainab R. Sadaga

Abstract:

The study mainly aims to clarify the impact of solvency standards on the Penetration of insurance in the Libyan insurance sector by knowing the impact of a set of solvency standards and by using the descriptive and inferential approach in collecting and analyzing data for the financial statements of the insurance sector in Libya during the period from 2014 to 2020 and by using the method of estimating the least squares to test the sub-hypotheses, and the correlation matrix to test the main hypothesis. The study also concluded that there is a statistically significant moral impact of the solvency standards on the Penetration of the Libyan insurance sector. There is also a statistically significant effect of the solvency rate on the gross premiums, the liquidity rate (the rate of technical provisions to liquid assets) and the structural rate (the rate of technical provisions to equity) on the Penetration of insurance in Libya, while there is no statistically significant effect on the retention rate and adequacy of technical provisions and the solvency rate on the net premium on the Penetration of Libyan insurance. One of the most important recommendations of the search is the need to urge researchers to provide more research on the Penetration of insurance and its impact on other variable.

Keywords: Penetration Insurance – Solvency Standards – Insurance Sector.

*Corresponding author: Khaled Mohammed Rahil, E-mail khaled.salem@omu.edu.ly: Department of Accounting, Omer AL-Mukhtar University, ALbieda, Libya.

Second Author: Zainab R. Sadaga, E-mail Zainab.sadaga@omu.edu.ly: Department of Accounting, Omer AL-Mukhtar University, ALbieda, Libya.

Received: 5 September 2024

Accepted: 11 November 2024

Publish online: 31 December 2024



The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

1. الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

يعد نمو قطاع التأمين عاملاً هاماً في التنمية الاقتصادية في أي دولة، حيث يمثل القطاع المالي المكون الرئيسي لأقتصاد أي بلد ويساعد النظام المالي الفعال على نمو الإنتاجية والاقتصاد، وتعتبر شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية غير المصرفية ولها دور مهم في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من خلال تخفيض مخاطر الأنشطة الاقتصادية وتعبئة المدخرات وتحويل الفائض إلى وحدات اقتصادية تعاني من العجز ووسيلة للحماية من الخسارة المالية عن طريق التعويض عن الخسارة التي حدثت، وهذا يعتبر شكل من أشكال إدارة المخاطر، كما تعتبر صناعة التأمين من أهم الصناعات المتطورة تتطور من فترة إلى أخرى، حيث تسعى شركات التأمين جاهدة لتطوير منتجاتها التأمينية حتى تلائم حاجات السوق ومتطلباته، كما أن عامل المنافسة بين الشركات يؤدي إلى تحسين وتطوير الوثائق بما يتناسب مع رضا ورغبات العملاء (زايد وآخرون (2022) ؛ Rohilla (2023)) ، حيث أدى توسع شركات التأمين إلى تعقيد عملياتها المالية على مستوى الاسواق المالية بين كل المؤسسات المالية ويجعلها عرضة للأزمات المالية العالمية الامر الذي يتطلب من شركات التأمين تطوير طرق وأساليب لتقييم ادائها المالي بهدف تطويرها استمرارها في أداءها رشيدة (2013)

لم تعد شركات التأمين حديثاً تهدف فقط لحماية الأفراد من خلال تعويضهم عن الخسائر بل أصبحت تسعى إلى هدف أشمل في المدى البعيد من خلال جمع المدخرات وتنميتها واستثمارها الاستثمار الأمثل بما يتلائم مع سياسة الدولة اقتصادياً واجتماعياً (ذهبية (2016).

يعتبر العمق التأمين من أهم المؤشرات لبيان تطور اقتصاد أي بلد ، حيث تصل إلى أكثر من 12 % في بعض البلدان (مثل بريطانيا)، إلا أن في الدول النامية حصة التأمين ضعيفة حيث تحتل أوروبا فقط حوالي 32% من سوق التأمين العالمي ثم أمريكا الشمالية حوالي 30% واليابات وبعض الدول لصناعية في شرق اسيا حوالي 20% ، حيث يعتبر العمق التأمين في الدول المتقدمة مرتفع ولكنه منخفض جداً في الدول النامية ، حيث كلما ارتفعت حصة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالعمق التأميني ارتفعت التنمية الاقتصادية للبلد المعني ، ويمثل العمق التأمين نسبة إجمالي اقساط التأمين المكتتب به في سنة معينة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، حيث في الدول المتقدمة صناعة التأمين هو جزء من التعليم والتقاليد والحياة اما في الدول النامية لا يوجد وعي وثقافة حول صناعة التأمين مما يجعلها أقل مواكبة مع احتياجات السوق، ومرونة منخفضة ؛ Cristea ea.al.(2014) ؛ (Malambo and Masud et.al (2021)) ؛ Maalila(2022) .

حيث تعتمد الدراسة على بعض معايير الملاءة المالية المقترحة من قبل دراسة رحيل وصداقة (2021)، وفي هذه الدراسة سوف يتم دراسة أثر بعض هذه المعايير على العمق التأمين لقطاع التأمين في ليبيا.

1.2 مشكلة الدراسة:

تؤثر صناعة التأمين على كافة الجوانب الاقتصادية من خلال التوازن في السوق وزيادة الإنتاج ، وهذا يؤثر على ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى أنه يعزز الادخار لدى الأفراد وتشجيع الاستثمار في المشاريع الاقتصادية في أي بلد ، إلا أن الأزمة المالية العالمية في 2008 م فاجأت العالم وسببت ارباكاً لكل الاقتصاديات العالمية واثرت بدرجة كبيرة على القطاع المصرفي إلا أن تأثيرها على قطاع التأمين كان أقل بسبب تدني مخاطر السيولة ، حيث أثرت على صناعة التأمين بالدرجة الأولى من خلال المحافظ الاستثمارية التي لديها وتقييم الأسواق المالية (Shich,2009) ؛ (حجيلة، 2014) ؛ Andersson and Lind, (2016).

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية غير المصرفية الفاعلة في اقتصاد أي بلد وذلك بسبب الدور المزدوج لها حيث تقوم بتقديم الخدمات التأمينية للعملاء بالإضافة إلى أنها تقوم بالتوظيف الأموال المستلمة من العملاء على الاستثمارات المختلفة مما يساهم في التنمية الاقتصادية لأي بلد (عبد النور وهدي ، 2009) ، حيث لا يقتصر دور التأمين في توفير الأمان للعملاء بل تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تجميع المدخرات وتشجيع الاستثمارات من خلال توظيف الأموال المستثمرة، حيث تقوم صناعة التأمين على إدارة المخاطر من خلال تخفيض المخاطر والتنبؤ بالخسائر (نجيب ، 2007؛ علوان و الطائي ، 2020)، وهذا يتطلب أن تكون شركات التأمين لديها ملاءة مالية كافية ونظام إدارة مخاطر كفاء قادر على الإنذار بالمخاطر ، حيث تعتبر الملاءة المالية عنصر هام في إدارة المخاطر في شركات التأمين من خلال قدرتها على تغطية مخاطر عملائها (Ansari and Fola ، 2014 ؛ نور الدين و حسن ، 2021).

يعاني قطاع التأمين في ليبيا من قلة وعي الجمهور بأهمية خدمات التأمين في إدارة الأخطار، كما لا تواكب صناعة التأمين التطورات بالرغم من انه أكثر القطاعات تأثراً بالتطورات المتسارعة، بالإضافة إلى ضعف أداء أغلب شركات التأمين وضعف الجهات المسؤولة على تنظيم قطاع التأمين في ليبيا، الناتجة عن اساليب تقييم الاداء التقليدية المتبعة في شركات التأمين الليبية (Ansari and Fola (2014)؛ تقرير لجنة تقييم أداء لشركات التأمين بالبيبا، 2019؛ الاتحاد العام العربي للتأمين، 2023).

لكي تلعب شركات التأمين دور هام في التنمية الاقتصادية لأي بلد يجب عليها الاعتماد على مؤشرات الملاءة المالية عبد المجيد (2023) ، ومعرفة مدى مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في العمق التأميني الذي يعتبر أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية ، ومن هنا تأتي الدراسة لبيان مدى تأثير بعض معايير الملاءة المالية لقطاع التأمين في ليبيا على

العمق التأميني (Cristea ea.al.(2014)، (Malambo and Maalila(2022)) ، لذلك يرى الباحثان ضرورة دراسة و تقييم أثر بعض مؤشرات الملاءة المالية لقطاع التأمين على العمق التأميني في ليبيا ، بالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي :

- هل تؤثر معايير الملاءة المالية على العمق التأميني الليبي؟
- ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:
- هل يؤثر معدل الملاءة المالية عن الإجمالي على العمق التأميني الليبي؟
- هل يؤثر معدل الملاءة المالية عن الصافي على العمق التأميني الليبي؟
- هل يؤثر معدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي؟
- هل يؤثر معدل كفاية المخصصات الفنية للاقساط المحتفظ بها على العمق التأميني الليبي؟
- هل يؤثر معدل الهيكلية على العمق التأميني الليبي؟
- هل يؤثر معدل السيولة على العمق التأميني الليبي؟

هل يؤثر معدل الربحية على العمق التأميني الليبي

1.3 هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في معرفة أثر معايير الملاءة المالية وفق الإطار المقترح لنموذج معايير الملاءة المالية على ربحية قطاع التأمين الليبي، وذلك من خلال تسليط الضوء على تقييم الأداء وأهم مؤشرات المتعلقة بالملاءة المالية بها وأثر تطبيقها على ربحية قطاع التأمين الليبي وذلك لإظهار جوانبه الايجابية ومحاولة تعزيزها والتغلب على نقاط الضعف التي يعاني منها.

1.4 أهمية الدراسة:

تستمد أهمية الدراسة من خلال مساهمتها من الناحيتين كما يلي:

1. من الناحية العلمية: تعتبر إضافة للدراسات المتعلقة بالأداء المالي في صناعة التأمين في ليبيا وبيان أثر بعض معايير الملاءة المالية على العمق التأميني في ليبيا، بالإضافة لأثر البحوث العلمية في البيئة الليبية.
2. من الناحية العملية: مساعدة قطاع التأمين الليبي في معرفة دورها في الناتج المحلي الإجمالي وتأثيرها بمعايير الملاءة المالية.

1.5 فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسية التالية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعايير الملاءة المالية على العمق التأميني الليبي ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط على العمق التأميني الليبي.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط العمق التأميني الليبي

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل كفاية المخصصات الفنية على العمق التأميني الليبي

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل الهيكلية على العمق التأميني الليبي.

الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل السيولة على العمق التأميني الليبي.

الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لمعدل الربحية (العائد على الأصول) على العمق التأميني الليبي.

1.6 منهج الدراسة:

حيث تم استخدام المنهج الوصفي الاستنتاجي في جمع وتحليل البيانات المالية لقطاع التأمين في ليبيا المتعلقة بمعايير الملاءة المالية وبيان أثرها على العمق التأميني الليبي.

1.7 حدود ومجال الدراسة:

- أ. تقتصر الدراسة على البيانات المالية لقطاع التأمين المدرجة لدى هيئة الأشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد – حكومة الليبية الموحدة خلال الفترة 2014- 2020 م.
- ب. تختصر الدراسة على استخدام معايير الملاءة المالية وفق نموذج المقترح من دراسة رحيل وصداقة وهي معدل الملاءة المالية عن الإجمالي والصافي، ومعدل الاحتفاظ، ومعدل كفاية المخصصات الفنية للاقساط المحتفظ، ومعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة)، ومعدل الهيكلية (نسبة المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين) والربحية (العائد على الأصول) وأثرها على العمق التأميني الليبي التي تمثل مساهمة أقساط الاكتتاب لقطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي.

1.8 دراسات السابقة

هناك دراسات تناولت علاقة العمق التأميني بمتغيرات مالية واقتصادية أخرى، حيث تناولت دراسة (Enz (2000 علاقة دخل الفرد بالعمق التأميني واعتمدت الدراسة على بيانات البنك الدولي واستخدمت الدالة اللوجستية وخلصت إلى وجود علاقة معنوية بين دخل الفرد العمق التأميني، دراسة (Cristea et al. (2014 العلاقة بين العمق التأميني والتنمية الاقتصادية في رومانيا وتعتمد على معامل ارتباط بيرسون ومعادلة الانحدار الخطي وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين العمق التأميني والتنمية الاقتصادية، كما تناولت دراسة (Padoaba (2015 علاقة كل من العمق التأميني والكثافة التأمينية على أداء قطاع التأمين بالدول الأوروبية، حيث كانت دراسة تجريبية وخلصت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي على قطاع التأمين، كما اعتمدت دراسة بالي وصديقي (2016) على تحليل البيانات المالية لوزارة المالية ومجلس الوطني للتأمينات خلال الفترة 1995-2014، وخلصت الدراسة إلى عدم مساهمة قطاع التأمين الجزائري في النمو الاقتصادي من خلال انخفاض العمق التأميني الجزائري خلال الفترة المذكورة، في حين تناولت دراسة (Das and Shome (2016 محددات العمق التأمين في قطاع التأمين الهندي حيث توجد محددات أخرى بالإضافة لإجمالي اقسط التأمين والناتج المحلي الإجمالي وهي مثل معدل التضخم في البلد، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعليم، ونسبة الانفتاح، ومتوسط العمر المتوقع، ونسبة إنتاجية العمل، ومؤشر الإرهاب العالمي، ونسبة الإعالة، واعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والانحدار المتعدد وخلصت الدراسة إلى أن جميع المحددات لها تأثير على العمق التأمين، كما اعتمدت دراسة (Asongue et al. (2019 الطريقة المعممة للحظات generalized method of moments وخلصت الدراسة إلى تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تعديل حوكمة الشركات على العمق التأمين في الهند، كما اعتمدت دراسة (Tran and Huyuh (2023 على نماذج (NARDL) وركزت على العلاقة بين العمق التأميني والتنمية الاقتصادية في فيتنام واتضح أن هناك تأثير إيجابي بين صناعة التأمين المتمثلة في العمق التأمين والتنمية الاقتصادية، وكذلك تناولت دراسة زايد وآخرون (2020) التنبؤ بالطلب على التأمين في الدول العربية بناء على تحديد أهم العوامل المؤثرة فيه ومن بينها العمق التأميني، وتم استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية من أهمها اختبار Kao للتكامل المشترك للسلاسل الزمنية المقطعية، نماذج الانحدار الخطي، نماذج السلاسل الزمنية ARIMA، وذلك بالاعتماد على البيانات السنوية عن نشاط التأمين ومجموعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية لمجموعة من دول الوطن العربي ومن بين نتائج الدراسة أنه يوجد علاقة ذو دلالة احصائية بين العمق التأميني والطلب على التأمين للدول العربية، في حين تناولت دراسة (AGBO (2020 العلاقة بين العمق التأميني وأداء قطاع التأمين النيجيري، واستخدمت الدراسة الانحدار الذاتي ونموذج الأخطاء الموزع على بيانات ثانوية لسلسلة زمنية من 1996-2018م، وخلصت الدراسة إلى تأثير العمق التأميني بشكل كبير على أداء قطاع التأمين النيجيري، ومن أهم توصياتها يجب أن إدارة صناعة التأمين النيجيرية بشكل فعال من أجل تقليل عدد المشكلات لكل قسط مكتسب. كما تناولت دراسة (Iyodo et al. (2022 تأثير العمق التأمين على غير الحياة على النمو الاقتصادي في نيجيريا. ويتم قياس العمق التأمين من خلال خمسة عوامل مثل التأمين على غير الحياة والمخدرات والنققات والاستثمار والأرباح في صناعة التأمين مع إحصاءات السلاسل الزمنية التي تم تحليل البيانات باستخدام الانحدار أظهرت نتائج الدراسة أن العمق التأمين غير على الحياة كان له تأثير إيجابي كبير على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال هذه الفترة. وجد أن الربح والاستثمار لهما تأثير إيجابي على الاقتصاد ولكنهما غير مهمين إحصائياً توصي الدراسة بزيادة الوعي بخدمات التأمين على غير الحياة من أجل تأثيرها على جميع المستويات وتشجيع المشاركة.

في حين تناولت دراسات أخرى أثر معايير الملاءة المالية على متغير الربحية قطاع التأمين منها دراسة أبوبكر (2006) والتي استخدمت أسلوب التحليل العاملي واسلوب الانحدار المتعدد وخلصت إلى الوصول معادلة تنبؤية أكثر دقة وذلك من خلال متغير تابع (الربحية) ومتغيرات مستقلة (عناصر الإيرادات والمصروفات)، وكذلك دراسة الغصين (2014) والتي استخدمت الانحدار المتعدد والبسيط والأرتباط بيرسون لمعرفة متانة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابع ومعامل الارتباط لبيرسون للتعرف على اتجاه ومتانة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، وخلصت إلى أن العلاقة ما بين نسبة السيولة والربحية لشركات التأمين هي علاقة عكسية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، وأما العلاقة بين نسبة الملاءة المالية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً، بينما كانت العلاقة ما بين نسبة الكفاءة الإدارية والربحية لشركات التأمين هي علاقة طردية ومتينة جداً ودالة إحصائياً وكانت الملاءة المالية هي النسبة الأكثر تأثيراً في شركات التأمين، كما استخدمت دراسة رمضان وفهمي (2020) وتم استخدام البيانات الثانوية خلال الفترة 2013-2018 وخلصت إلى وجود علاقة طردية موجبة بين الملاءة المالية وفقاً لمعدل التغير في حجم الأقساط الصافية وربحية شركات التأمين المبحوثة، في حين أن العلاقة سالبة بين الملاءة المالية وفقاً للمخصصات الفنية والربحية بشركات تأمينات الممتلكات والمسؤوليات مع وجود علاقة سالبة بين السيولة والربحية بكافة شركات التأمين المبحوثة، كما استخدمت دراسة العربي وآخرون (2021) التحليل الانحدار المتعدد التدريجي وتحليل الارتباط، وخلصت إلى وجود أثر لنسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين، كما خلصت إلى عدم وجود أثر لمتغيرات التغير في حجم صافي الأقساط والمخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين، كما تناولت دراسة (Siopi and Pou, (2023 تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الربحية والقوة المالية لمجموعات التأمين في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي، وتكشف النتائج أن كفاءة إدارة الذمم المدينة وحالة الاقتصاد لها تأثير إيجابي كبير، في حين أن مخاطر الاكتتاب وحجمه لهما تأثير سلبي كبير على الربحية والقوة

المالية، علاوة على ذلك، تمارس أسعار الفائدة طويلة الأجل تأثيرًا إيجابيًا كبيرًا، في حين أن إعادة التأمين وحجم السوق المحلية وهيكلا السوق والتضخم له تأثير سلبي كبير على الربحية، كما لأزمة الديون السيادية الأوروبية تأثير سلبي كبير على الربحية وتأثير إيجابي ولكن ضئيل على القوة المالية.

أخيرًا تناولت دراسات أخرى أثر بعض المتغيرات والمؤشرات على ملاءة شركات التأمين منها دراسة (Brien (2010 وبينت أن الحوكمة المخاطر لها تأثير على ملاءة شركات التأمين كما اعتمدت دراسة (Siopi et.al (2023 على مجموعة من البيانات من 29 شركة تأمين التي تعمل في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي مع بلد المنشأ داخل الاتحاد الأوروبي للفترة من 2016 إلى 2020 ، وخلصت الدراسة إلى أن معدل إعادة الاستثمار، والنقد وما يعادله، والاستثمار طويل الأجل، ونفقات تحويل وتسوية الخسائر، لها أكبر تأثير تنبؤي على ملاءة الشركة .

تعليق على الدراسات:

1. تناولت دراسات سواء في البيئة العربية أو الأجنبية أثر العمق التأميني على أداء قطاع التأمين أو التنمية الاقتصادية أو الطلب على التأمين.
2. هناك دراسات سواء في البيئة الليبية أو العربية أو الأجنبية تناولت أثر معايير الملاءة المالية على ربحية قطاع التأمين.
3. بالرغم من تناول الدراسات السابقة أثر العمق التأميني على أداء قطاع التأمين أو التنمية الاقتصادية أو الطلب على التأمين في البيئات العربية و الأجنبية ، بالإضافة إلى تناول دراسات أخرى أثر معايير الملاءة المالية المختلفة على ربحية قطاع التأمين ، إلا أن ما يميز دراستنا وهي بيان أثر بعض مؤشرات الملاءة المالية على العمق التأمين الليبي للبيانات المالية المتاحة خلال الفترة 2014-2020م وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة بالبيئة الليبية أو العربية أو الأجنبية على حد علم الباحثان ، حيث تعتبر الدراسة هي الأولى التي ربطت العمق التأميني بمعايير الملاءة المالية ، حيث أن الدراسات السابقة ربطت أداء قطاع التأمين أو التنمية الاقتصادية أو الطلب على التأمين بالعمق التأمين وليس معايير الملاءة المالية .

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 مفهوم التأمين وأهم مبادئه الأساسية:

يقوم قطاع التأمين بدور مهم في الحماية التأمينية للقطاعات الاقتصادية وبالتالي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية الاقتصادية ، حيث يمثل التأمين وعاء ادخاري من خلال تجميع المدخرات وتوجيه تلك المدخرات في الاستثمارات التي تساهم في النمو الاقتصادي (بن خضرة ، 2018 ؛ عبد المجيد ، 2023) ، كما تعتبر صناعة التأمين وسيلة مهمة للحماية من الخسائر من خلال التعويض عنها ، أي تعتبر وسيلة للتحوط من المخاطر وأدارتها ، وتتكون العملية التأمينية من المؤمن له أو حامل الوثيقة (الطرف الثاني) وهو يمثل الكيان الذي يبرم العقد مع شركة التأمين التي تمثل المؤمن (الطرف الأول) ، كما تتضمن العملية التأمينية على وثيقة التأمين التي تشمل شروط التأمين للأخطار المؤمن عليها والفترة المغطاة والأشخاص والموقع ، كما تتضمن التعويض الذي تقوم به شركة التأمين للمؤمن له نظير دفع دوري يقوم به المؤمن له ، كما تتضمن العملية التأمينية المستفيد من الوثيقة أو ما يسمى الطرف الثالث وقد يكون المؤمن نفسه (Vimala and Alamelu (2018:IFRS17.

عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية في المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم (17) IFRS (17) عقد التأمين بأنه عقد يقبل بموجبه أحد الطرفين مخاطر تأمين كبيرة من طرف آخر يمثل حامل الوثيقة من خلال الموافقة على تعويض حامل الوثيقة في حالة وجود حدث مستقبلي محدد وغير مؤكد سلبي IFRS17,Appendix A ، كما عرف التأمين على أنه النقل المنصف للمخاطر من جهة إلى أخرى مقابل قسط التأمين (Ansari and Fola (2014 .

كما ذكر (Ansari and Fola (2014 أن التأمين يعتبر نوع من أنواع إدارة المخاطر التي تستخدم للتحوط من مخاطر الخسارة المفاجئة وغير المؤكدة ، حيث يعمل قطاع التأمين كوسيط مالي من خلال حشد للمدخرات وانفاقها على الأنشطة الاستثمارية المختلفة .

أي أن عقد التأمين هو عبارة عن آلية لإدارة المخاطر وتحقيق الأمان للمؤمن له والية للاستثمار للمؤمن والنتيجة هي تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

يمثل نطاق عقود التأمين عقود التأمين التي تصدرها شركات التأمين كما تشمل عقود إعادة التأمين والتي تمثل إحالة المخاطر من قبل شركات التأمين إلى شركات تأمين أخرى، وكذلك تشمل عقود الاستثمار ذات الميزة الاختيارية (IFRS(17 .

يعتبر صناعة التأمين لها أهمية كبيرة في سبع جوانب مثل تجميع الموارد، وتسهيل تحويل رأس المال، والتسعير الفعال، والتحوط من المخاطر، وتسهيل التجارة من خلال المساهمة على استمرارية الأعمال عن طريق توفير التمويل اللازم في حالة حدوث الأخطار ، والعمل كوكيل للتعامل مع قضايا عدم تماثل المعلومات لتطوير الوضع الاقتصادي ، و زيادة الإنفاق

- **مخاطر إعادة التأمين:** وهي مخاطر المتعلقة بعدم الاعتماد على شركات إعادة التأمين ذا الجودة العالية، ومن أهم المعدلات المتعلقة بها معدل الاحتفاظ الذي يحدد الاحتفاظ بالأقساط ومدى اعتماد شركة التأمين على معيدي التأمين، ومدى قدرتها على الاحتفاظ بالمخاطر، وتدني هذا المعدل عن المعدل القياسي العالمي تصبح شركة التأمين مقيدة أكثر بقيود معيدي التأمين، وحدود معدل الاحتفاظ وفق المعايير الدولية أكبر من 50%.
 - **مخاطر السيولة:** وهي متعلقة بمدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون حدوث أى خسائر للشركة، ومن أهم النسب المتعلقة بها معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة و معدل الالتزامات إلى الأصول السائلة، ويعكس معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة كفاءة الأصول في توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات المتعلقة بحاملي الوثائق، والمعدل النمطي وفق المعايير الدولية 100% كحد أقصى، في حين يمثل معدل الالتزامات إلى الأصول السائلة مؤشراً عاماً عن قدرة الشركة على تسوية التزاماتها تجاه حملة الوثائق في حالة التصفية، والمعدل النمطي كحد أكثر 105%.
 - **مخاطر متعلقة بالربحية:** وهي تتعلق بمدى تغطية العوائد للخسائر الفنية ومن أهم مؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول يقيس مدى كفاءة استراتيجية الاستثمارية لدى شركات التأمين ومن خلاله يمكن الحكم على جودة المحفظة الاستثمارية لشركات التأمين، ويتم حسابه بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على إجمالي الأصول، حيث تعتمد الشركات على عوائد الاستثمار في تغطية الخسائر الفنية لنشاط التأمين، وهو يعتبر أكثر المعدلات شمولاً فهو محصلة لبند الأصول وقائمة الدخل وهذا المعدل يجب أن يكون أكبر من 3%، كما يتم حساب العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الدخل بعد الضريبة على حقوق الملكية. تمثل الربحية قدرة أي مؤسسة للحصول على أرباح من المبيعات أو الخدمات والتي يجب أن تتجاوز النفقات المتكبدة لتمويل تكاليف النشاط، والربحية في اقتصاد السوق هي أهم مؤشر على الكفاءة الاقتصادية، يتم تفضيل المتغير الذي يتمتع بأعلى ربحية عند اتخاذ قرار اقتصادي (Geamanu (2011).
 - **مخاطر التكلفة الكلية:** وهي تتعلق بمدى الموازنة بين حجم النشاط والمصروفات المتعلقة بها وهي تشمل معدل التكلفة الكلية، ويمثل هذا المعدل مدى قدرة الشركة على الموازنة بين حجم النشاط والمصروفات اللازمة لإتمام هذا النشاط، ويحسب بقسمة إجمالي المصاريف على إجمالي الأقساط المكتتب بها، وحدود هذا المعدل وفق المعايير الدولية أقل من 30%.
 - **مخاطر عدم كفاية المخصصات:** وهي تتعلق بمدى كفاية المخصصات الفنية للأقساط الصافية وهي تشمل معدل المخصصات الفنية إلى صافي الأقساط ويبين هذا المعدل مدى كفاية المخصصات الفنية والممثلة لحقوق حملة الوثائق لمواجهة التزاماتها المتمثلة في الأقساط عن العمليات المحتفظ بها، وحدودها وفق المعايير الدولية أكبر من 100%.
 - **مخاطر الهيكلية:** وهي تتعلق بمدى ملائمة المخصصات الفنية لحقوق الملكية باعتبار أن حقوق الملكية من أهم دعائم المخصصات الفنية، بالإضافة إلى الموازنة بين حقوق الملكية والأصول، ومؤشراتها تشمل معدل المخصصات الفنية إلى حقوق المساهمين، ومعدل حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، ويبين معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية مدى ملائمة المخصصات الفنية لحقوق الملكية، وحدود هذا النسبة وفق المعايير الدولية أقل من 350%.
- ، في حين يبين معدل حقوق الحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول درجة الضمان المطلوبة لحملة الوثائق ودرجة التوازن بين حقوق المساهمين وإجمالي الأصول بما يدعم الثقة في شركات التأمين من قبل معيدي التأمين في السوق الخارجي، والمعدل النمطي وفق الدراسات السابقة والمعايير الدولية كحد أدنى 10%.

2.4 : العمق التأميني:

يشير معدل العمق التأميني إلى معدل تطور قطاع التأمين في أي بلد وتقاس بنسبة حجم أقساط التأمين المكتتب فيها إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن العمق التأميني يعبر عن إجمالي أقساط التأمين المكتتب فيها في أي بلد كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (International Association of Insurance Supervisors (2017) Allassan and Biekpe (2016)؛ I Malambo and Maalila (2022).

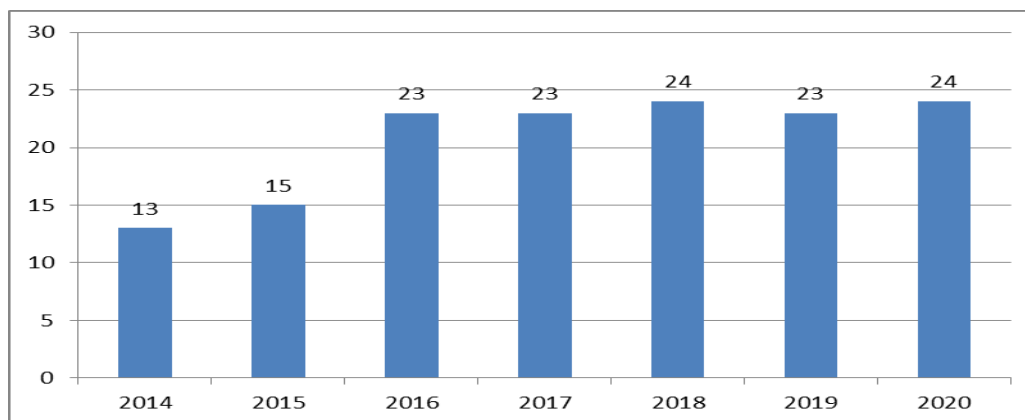
يعتبر العمق التأميني الأداة الأكثر تقليدية المستخدمة لقياس تطور سوق التأمين في بلد ما. ويشير إلى مدى مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني. على هذا النحو، يوفر معدل العمق التأميني أساساً عددياً جيداً للمقارنة الدولية عبر الدول والمناطق. كما يعمل كمؤشر واسع وعالي المستوى لتطور سوق التأمين، إلا أن معدل العمق التأميني لا يكشف عن معلومات مفصلة حول الديناميكيات الفعلية لسوق التأمين المحلي. (International Association of Insurance Supervisors (2017).

وتوجد محددات أخرى بالإضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي أقساط التأمين وهي (Das and Shome (2016) التضخم، وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، مستوى تعليم، والانفتاح التجاري العلنية، ومتوسط العمر المتوقع، إنتاجية العمل، وخريطة مؤشر الإرهاب العالمي، ونسبة الإعالة، والطلب على التأمين.

3. الدراسة التطبيقية على قطاع التأمين في ليبيا

3.1 تطور قطاع التأمين في ليبيا:

ويبلغ عدد شركات التأمين المرخص لها بمزاولة نشاطها 24 من قبل هيئة الأشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية في عام 2020م.



شكل رقم (1) الشركات التأمين العاملة في ليبيا خلال 2014-2020

مصدر البيانات: هيئة الأشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد بحكومة الوحدة الوطنية.

يتبين من الجدول (1) والشكل (1) أن عدد شركات التأمين في ليبيا ارتفع في عام 2020م بنسبة 71.4% عن عام 2014 م البالغة 13 شركة، كما ارتفعت عدد شركات التأمين في عام 2020م عن سنة 2019 م بنسبة 4.3%، وذلك لعدم مباشرة شركة الشرق الأوسط للتأمين عملها في عام 2019 لتصل عدد الشركات في عام 2019 م إلى 23 شركة، ويرجع ذلك إلى الانقسام السياسي والمؤسسي خلال الفترة.

جدول رقم (1) أسماء الشركات تأمين العاملة في ليبيا في 2020

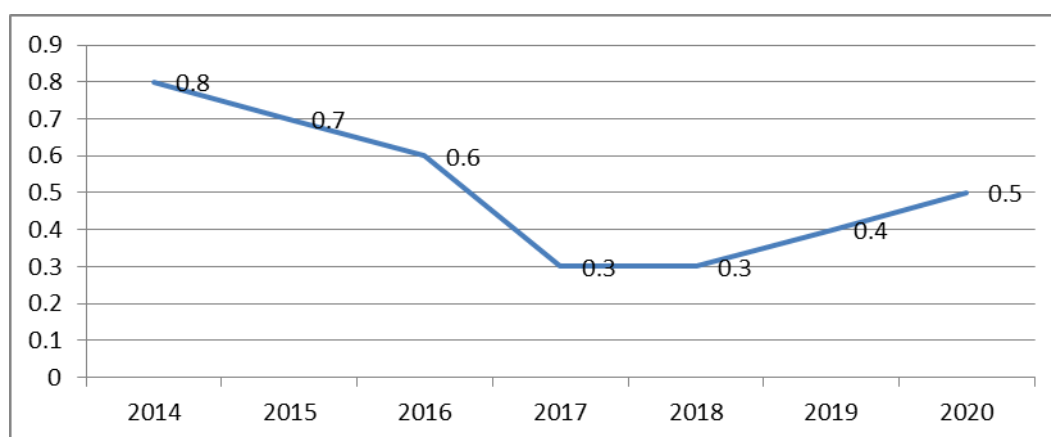
م	الشركات	رأس المال		النشاط	عنوان
		مدفوع	مكتتب به		
1	شركة ليبيا للتأمين	70	70	تأمينات عامة-حياة-تكاملي	طرابلس
2	المتحدة للتأمين	20	20	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
3	الأفريقية للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
4	الصحاري للتأمين	15	15	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
5	الليبي للتأمين	9.555	10	تأمينات عامة	طرابلس
6	الثقة للتأمين	11.5	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
7	التكافل للتأمين	10	10	تأمينات عامة	طرابلس
8	القافلة للتأمين	20	20	تأمينات عامة	طرابلس
9	شركة النماء للتأمين	35.59	35.59	تأمين صحي	طرابلس
10	المختار للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
11	الاتحادية للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
12	تبستي للتأمين	10	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
13	العالمية للتأمين	3.1	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
14	الشرق الأوسط للتأمين	3.3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
15	اليسر للتأمين التكافلي	7.33	20	تأمينات عامة	طرابلس
16	الوافة للتأمين الصحي	10	10	تأمين صحي	طرابلس
17	المجموعة الدولية	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
18	أمانة للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	طرابلس
19	الأوائل للتأمين التكافلي	10	10	تأمينات عامة-حياة-تكاملي	بنغازي
20	ميثاق للتأمين والتأمين التكافلي المساهمة	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
21	الليبية الضمانية للتأمين المساهمة	6	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
22	السبق للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
23	المتوسطة الليبية المساهمة للتأمين	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي
24	شركة المهندس	3	10	تأمينات عامة-حياة	بنغازي

مصدر البيانات: هيئة الأشراف على التأمين بوزارة الاقتصاد (حكومة الوحدة الوطنية)

يتضح من خلال جدول رقم (1) تركيز مقرات شركات التأمين في ليبيا بمدينة طرابلس باستثناء شركات التأمين المنشأة بوزارة الاقتصاد -الحكومة الليبية المؤقتة حيث مقراتها في مدينة بنغازي، كما نلاحظ عدم ارتفاع رأس المال في شركات التأمين حيث يتراوح رأس المال المدفوع من 3 مليون إلى 35 مليون باستثناء شركة ليبيا للتأمين حيث يبلغ رأس مال المدفوع 70 مليون دينار.

3.2 العمق التأميني بالقطاع التأمين الليبي:

وقد العمق التأميني لدى شركات التأمين حوالي 0.5% في نهاية عام 2020، وبانخفاض عن عام 2014 حوالي 37.5% البالغة 0.8% وبمتوسط خلال الفترة 2020-2014 حوالي 0.5%، في حين انخفض العمق بلغ العمق التأميني في عام 2019 حوالي 0.4% بنسبة انخفاض عن عام 2014 حوالي 50%، وناتج هذا الانخفاض نتيجة انخفاض إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين الليبية في عام 2019 و 2020 عن عام 2014 بنسب 36%، 48% على التوالي.



شكل رقم (2) العمق التأميني للقطاع التأميني الليبي خلال 2020-2014 م (%)
مصدر البيانات: هيئة الإشراف على شركات التأمين بوزارة الاقتصاد (حكومة وحدة الوطنية)

بمقارنة العمق التأميني للقطاع التأمين الليبي مع القطاعات التأمين بدول عربية يتبين لنا بأن العمق التأميني الليبي يعد من أقل العمق التأمين العربي ، حيث بلغ متوسط العمق التأميني العربي في عامي 2020 و 2019 م حوالي 1.9% ، 1.8% أي تنخفض عن العمق التأميني الليبي حوالي 1.4 نقطة مئوية في كل من عام 2020 و 2019 م ، في حين بلغ العمق التأميني العالمي في نهاية عام 2020 و 2019 م حوالي 7.4% 7.2% على التوالي ، ينخفض العمق التأميني الليبي عن العالمي في عامي 2020 و 2019 م بحوالي 6.9 و 6.8 نقطة مئوية على التوالي ، بنسبة انخفاض 93% و 94% عن العالمي في عامي 2020 م و 2019 م على التوالي.

المتغير التابع

المتغير التابع	السنوات	معدل الربحية %
العمق التأميني	2014	2.3
	2015	1.1
	2016	0.66
	2017	1
	2018	1.3
	2019	0.66
	2020	0.73

المتغيرات المستقلة

السنوات	معدلات الملاءة %	
2014	200	معدل الملاءة المالية عن صافي الأقساط X1
2015	150	
2016	110	
2017	48	
2018	85	
2019	77	
2020	59	
2014	200	معدل الملاءة المالية عن صافي الأقساط X2
2015	150	
2016	110	
2017	48	
2018	85	
2019	77	
2020	59	
2014	70	معدل الاحتفاظ X3
2015	64	
2016	68	
2017	41	
2018	62.6	
2019	55.2	
2020	55.2	
2014	71	معدل كفاية المخصصات الفنية X4
2015	72	
2016	58	
2017	135	
2018	108	
2019	134	
2020	145	
2014	140	معدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية) X5
2015	107	
2016	63	
2017	65	
2018	92	
2019	104	
2020	85	
2014	207	معدل السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) X6
2015	159	
2016	88.9	
2017	93.8	
2018	125	
2019	168	
2020	140	
2014	2.3	معدل الربحية (العائد على الأصول) X7
2015	1.1	
2016	0.66	
2017	1	
2018	1.3	
2019	0.66	
2020	0.73	

3.3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

فيما يلي جدول ملخص الجدول التالي يوضح الاحصاءات الوصفية للمتغيرات محل البحث
جدول (2) الاحصاءات الوصفية

Y	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	تحليل وصفي
1.11	1.08	140.2	93.7	103.3	59.4	59.9	104.1	الوسط الحسابي
1.0	0.9	140.0	92.0	108.0	62.6	62.0	85.0	الوسيط
0.58	0.53	42.0	26.7	36.02	9.9	10.2	54.2	الانحراف المعياري
1.36	1.45	0.21	0.47	-0.09	-0.82	-1.12	0.77	معامل الالتواء

يتضح من الجدول السابق ان البيانات التي تتعلق بكل من معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط ومعدل المخصصات الفنية الى حقوق الملكية ومعدل المخصصات الفنية الى الاصول السائلة ومعدل العائد على الاصول وكذلك العمق التأميني لها التواء موجب، أي أن البيانات مرتكزة حول القيم الأكثر من المتوسط، اما المتغيرات التي تعبر عن معدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط ومعدل الاحتفاظ وكذلك معدل كفاية المخصصات الفنية لها التواء سالب، أي أن البيانات مرتكزة حول القيم الأقل من المتوسط.

3.4 اختبارات فرضيات الدراسة أحصائياً:

■ اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

الفرضية الرئيسية بصياغتها في صورة فرض عدم التي تنص "لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعايير الملاءة المالية على العمق التأميني الليبي"

لقد تم استخدام مصفوفة الارتباط وذلك لعدم امكانية استخدام الانحدار المتعدد باستخدام تحليل السلاسل الزمنية المتقدم Time series analysis وذلك لان عدد المتغيرات المستقلة اكبر من طول السلسلة الزمنية وهذا يعني عدم امكانية تقدير معالم نموذج الانحدار المتعدد اطلاقاً.

جدول رقم (3) نتائج اختبارات الفرضية الرئيسية 1 - مصفوفة الارتباط

	X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1	
X1	0.762663	0.666876	0.763711	-0.80119	0.790726	0.647685	1	
X2	0.236106	0.470149	0.496607	-0.64993	0.890104	1	0.647685	
X3	0.468559	0.416264	0.505702	-0.81475	1	0.890104	0.790726	
X4	-0.38797	-0.12321	-0.25762	1	-0.81475	-0.64993	-0.80119	
X5	0.773444	0.975218	1	-0.25762	0.505702	0.496607	0.763711	
X6	0.657352	1	0.975218	-0.12321	0.416264	0.470149	0.666876	
X7	1	0.657352	0.773444	-0.38797	0.468559	0.236106	0.762663	
Y	0.993614	0.630749	0.757826	0.39933	0.429288	0.204394	0.758559	

من نتائج مصفوفة الارتباط يتضح مايلي:

1- قيمة معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات التي تعبر عن معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط ومعدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية ومعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة ومعدل العائد على الأصول أكبر من 0.50 وهذا يعني وجود علاقة بين هذه المتغيرات ومتغير العمق التأميني الليبي.

2- قيمة معامل ارتباط بيرسون للمتغيرات التي تعبر عن معدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط ومعدل الاحتفاظ الليبي وكذلك معدل كفاية المخصصات الفنية الليبية اقل من 0.50 وهذا يعني عدم وجود علاقة بين تلك المتغيرات والعمق التأميني الليبي.

مما سبق يمكن رفض الفرضية الرئيسية للدراسة بشكل جزئي وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على " يوجد تأثير معنوي لمعايير الملاءة المالية على العمق التأميني الليبي "

ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية السبعة التالية:

وحتى تتمكن من اختبار كل فرضية من الفرضيات الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية قمنا باستخدام تحليل السلاسل الزمنية ال متقدم Time series analysis واختبارات المعنوي الخاصة به وذلك بطريقة المربعات الصغرى OLS واختبارات التحقق من طريقة التقدير.

■ الفرضية الفرعية الاولى:

يتم صياغته في صورة فرضية عدم " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط على العمق التأميني الليبي".

واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الفرعية الاولى على ما يلي:

جدول (4) اختبار مقدرات النموذج الاول للفرضية الفرعية الاولى

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	0.262580	0.360130	0.729126	0.4986
X1	0.009121	0.003115	2.927380	0.0481
Mean dependent var	0.595411R-squared			
S.D. dependent var	0.500494Adjusted R-squared			
Akaike info criterion	0.413524S.E. of regression			
Schwarz criterion	0.855012Sum squared resid			
Hannan-Quinn criter.	-2.573646Log likelihood			
Durbin-Watson stat	6.776107F-statistic			
	0.048069Prob(F-statistic)			

المتغير التابع Y: العمق التاميني

من جدول رقم (3) يتضح أن:

1- بالنظر الي قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط يتضح انه اقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط وذلك على العمق التاميني الليبي.

2- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.

3- المعادلة الخاصة بالتقدير للفرض الفرعي الاول هي: $\hat{Y} = 0.00912 X_1$

4- كانت قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط $= 0.00912$ وهذا يعني أن كلما زاد معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط كمتغير مستقل بنسبة 1% أدى ذلك لزيادة العمق التاميني الليبي بنسبة 0.912%.

5- كانت إشارة معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط الليبي والعمق التاميني الليبي.

التحقق من افتراضات المربعات الصغرى للفرضية الفرعية الاولى OLS :

فيما يلي التحقق من افتراضات طريقة تقدير المربعات الصغرى في الفرضية الفرعية الأولى:

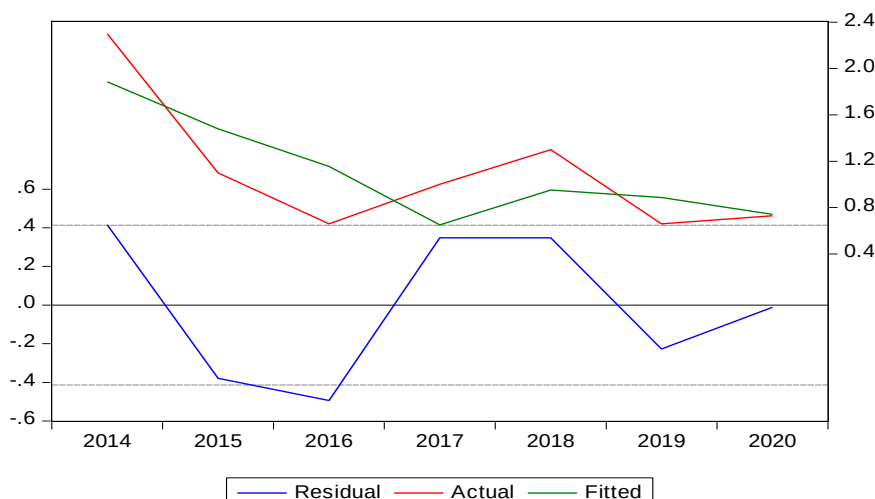
أ- اختبار جودة التوفيق للنموذج الكلي Goodness of fit (لاختبار F)

1- كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل (لاختبار F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على النموذج المقدر والاعتماد على النتائج الواردة في حالة التحقق من افتراضيات النموذج جميعاً.

2- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 59.4\%$ ، وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط الليبي مسئولة عن تفسير ما نسبته 59.4% من التغيرات التي تحدث في العمق التاميني الليبي والنسبة الباقية ترجع الى عوامل اخرى.

ب- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Auto correlation اعتمدت الدراسة علي اختبار ديربن واتسون حيث كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون $Dw = 2.316$ وبالنظر القيم الجدولية المعطاة، نجد أن القيمة المحسوبة الإحصائية ديربن واتسون Dw تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في الفرضية الفرعية الاولى.

جـ اختبار اعتدالية البيانات:
الرسم التالي يوضح عرض البواقي والقيم الفعلية



شكل رقم (4) القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي للفرض الفرعي الأول

الشكل البياني يعرض اقتراب القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي وبالتالي يمكن الحكم على هذه البواقي بأن لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع طريقة التقدير. مما تقدم يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية الأولى دون وجود أي من مشكلات التقدير وبالتالي يمكن رفض الفرضية الفرعية الأولى بصورة عدم وقبول الفرضية في الصورة البديلة التي نصت على أنه "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءمة المالية عن إجمالي الاقساط على العمق التأميني الليبي".

■ الفرضية الفرعية الثانية:

يتم صياغة الفرضية في صورة عدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءمة المالية عن صافي الاقساط الاككتاب على العمق التأميني الليبي. واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الفرعية الثانية على ما يلي:

جدول (5) اختبار مقدرات النموذج الثاني للفرضية الفرعية الثانية

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	0.410370	1.510708	0.271641	0.7968
X2	0.011641	0.024932	0.466896	0.6602
Mean dependent var				
0.041777R-squared				
S.D. dependent var				
-0.149868Adjusted R-squared				
0.621227S.E. of regression				
1.929615Sum squared resid				
-5.422505Log likelihood				
0.217992F-statistic				
0.660212Prob(F-statistic)				

المتغير التابع Y: العمق التأميني

من جدول رقم (5) يتضح ما يلي:

- 1- كانت قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط أكبر من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يعنى عدم وجود تأثير معنوي ملموس لمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط على العمق التأميني الليبي.
 - 2- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.
- مما تقدم لا يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية الثانية وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثانية في صورة العدم التي نصت على أنه " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط على العمق التأميني الليبي ".

■ الفرضية الفرعية الثالثة:

يتم صياغتها في صورة العدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي. واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الفرعية الثالثة على ما يلي:

جدول (6) اختبار مقدرات النموذج الثالث للفرضية الفرعية الثالثة

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	-0.381356	1.417158	-0.269099	0.7986
X3	0.025047	0.023566	1.062833	0.3365
Mean dependent var				
0.184288R-squared				
S.D. dependent var				
0.021145Adjusted R-squared				
Akaike info criterion				
0.573173S.E. of regression				
Schwarz criterion				
1.642634Sum squared resid				
Hannan-Quinn criter.				
-4.858939Log likelihood				
Durbin-Watson stat				
1.129614F-statistic				
0.336472Prob(F-statistic)				

المتغير التابع Y: العمق التأميني

من جدول رقم (6) يتضح ما يلي:

- 1- كانت قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل الاحتفاظ أكبر من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يعنى عدم وجود تأثير معنوي ملموس لمعدل الاحتفاظ وذلك على العمق التأميني الليبي.
 - 2- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.
- مما تقدم لا يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية الثالثة وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة بصورة العدم التي نصت على أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي.

■ الفرضية الفرعية الرابعة:

تم صياغة الفرضية في صورة العدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل كفاية المخصصات الفنية على العمق التأميني الليبي واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الفرعية الرابعة على ما يلي:

جدول (7) اختبار مقدرات النموذج الرابع للفرضية الفرعية الرابعة

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	1.770565	0.715780	2.473616	0.0563
X4	-0.006423	0.006595	-0.973958	0.3748
0.159465R-squared	Mean dependent var	1.107143		
-0.008642Adjusted R-squared	S.D. dependent var	0.579330		
0.581828S.E. of regression	Akaike info criterion	1.989674		
1.692621Sum squared resid	Schwarz criterion	1.974219		
-4.963858Log likelihood	Hannan-Quinn criter.	1.798662		
0.948593F-statistic	Durbin-Watson stat	1.572418		
0.374809Prob(F-statistic)				

المتغير التابع Y: العمق التأميني

من جدول رقم (7) يتضح أن:

- 1- قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل كفاية المخصصات الفنية للاقساط المحتفظ بها أكبر من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ مما يعنى عدم وجود تأثير معنوي ملموس لمعدل تغطية المخصصات الفنية للاقساط المحتفظ بها على العمق التأميني الليبي.
 - 2- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.
- مما تقدم لا يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية الرابعة وبالتالي يمكن قبول الفرضية الفرعية الثالثة العدمية التي نصت على أنه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل تغطية المخصصات الفنية على العمق التأميني الليبي.

الفرضية الفرعية الخامسة:

نص الفرضية الفرعية الخامسة الذي تم صياغتها في صورة العدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية) على العمق التأميني الليبي. واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرض الفرعية الخامسة على ما يلي:

جدول (8) اختبار مقدرات النموذج الخامس للفرضية الفرعية الخامسة

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	-0.434880	0.614008	-0.708265	0.5104
X5	0.016455	0.006336	2.597187	0.0484
0.574301R-squared	Mean dependent var	1.107143		
0.489161Adjusted R-squared	S.D. dependent var	0.579330		
0.414065S.E. of regression	Akaike info criterion	1.309369		
0.857249Sum squared resid	Schwarz criterion	1.293914		
-2.582790Log likelihood	Hannan-Quinn criter.	1.118357		
6.745379F-statistic	Durbin-Watson stat	1.720812		
0.048414Prob(F-statistic)				

المتغير التابع Y: العمق التاميني

من جدول رقم (8) يتضح ما يلي:

1- بالنظر الى قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) يتضح انه اقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية للمخصصات الفنية إلى حقوق الملكية على العمق التاميني الليبي.

2- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.

3- المعادلة الخاصة بالتقدير للفرض الفرعي الخامس هي : $\hat{Y} = 0.0165 X_5$

4- كانت قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) $= 0.0165$ وهذا يعني أن كلما زاد معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) كمتغير مستقل بنسبة 1% أدى ذلك لزيادة العمق التاميني الليبي بنسبة 1.65%.

5- كانت إشارة معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) والعمق التاميني الليبي.

التحقق من افتراضات المربعات الصغرى للفرض الفرعي الخامس OLS :

فيما يلي التحقق من افتراضات طريقة تقدير المربعات الصغرى في الفرض الفرعي الخامس:

أ. اختبار جودة التوفيق للنموذج الكلي Goodness of fit (لاختبار F)

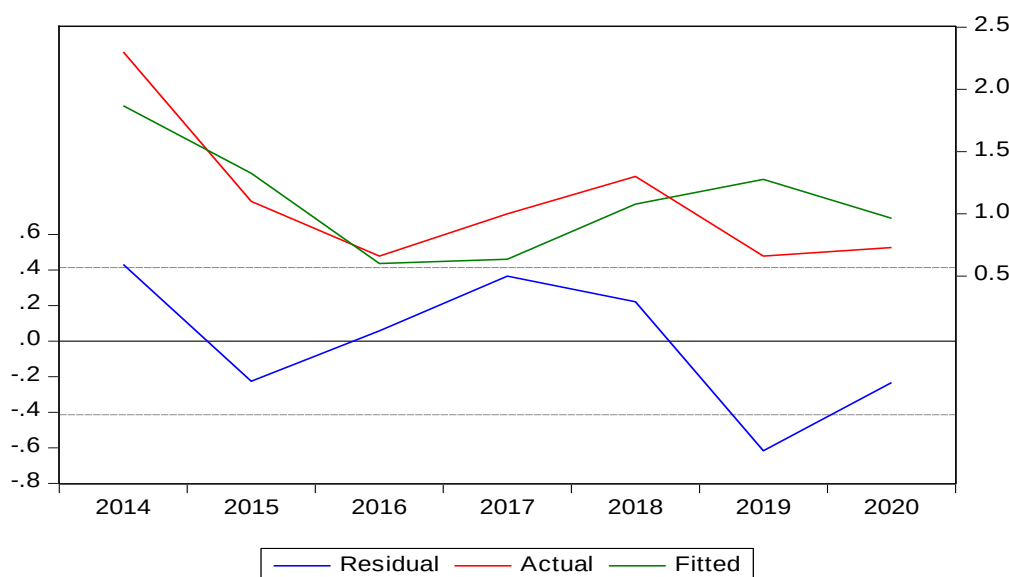
1- كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل (لاختبار F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أنه يمكن للباحث الاعتماد على النموذج المقدر والاعتماد على النتائج الواردة في حالة التحقق من افتراضيات النموذج جميعاً.

2- كانت قيمة معامل التحديد $r^2 = 57.4\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) مسنولة عن تفسير ما نسبته 57.4% من التغيرات التي تحدث في العمق التاميني الليبي والنسبة الباقية ترجع الى عوامل أخرى.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Auto correlation اعتمد الباحث علي اختبار ديربن واتسون حيث كانت قيمة

إحصائية ديربن واتسون $Dw = 1.720$ وبالنظر للقيم الجدولية المعطاة نجد أن القيمة المحسوبة الإحصائية ديربن واتسون DW تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في الفرض الفرعي الخامس.

ج - اختبار اعتدالية البيانات: الرسم التالي يوضح عرض البواقي والقيم الفعلية



شكل رقم (5) القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي للفرض الفرعي الخامس

الشكل البياني يعرض اقتراب القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي وبالتالي يمكن الحكم على هذه البواقي بأن لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع طريقة التقدير. مما تقدم يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية الخامسة دون وجود أي من مشكلات التقدير وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الفرعية الخامسة (العدم) وقبول الفرضية في الصورة البديلة التي نصت على أنه "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية (الهيكلية) على العمق التأميني الليبي".

الفرضية الفرعية السادسة:

يتم صياغة الفرضية في صورة العدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) على العمق التأميني الليبي واسفرت نتائج التحليل الاحصائي على ما يلي:

جدول (9) اختبار مقدرات النموذج السادس للفرضية الفرعية السادسة

المتغير	قيمة المعامل	الخطأ المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	-0.111846	0.696025	-0.160692	0.8786
X6	0.008692	0.004782	2.081755	0.0488
Mean dependent var				
S.D. dependent				
Akaike info criterion				
Schwarz criterion				
Hannan-Quinn criter.				
Durbin-Watson stat				
R-squared				
Adjusted R-squared				
S.E. of regression				
Sum squared resid				
Log likelihood				
F-statistic				
Prob(F-statistic)				

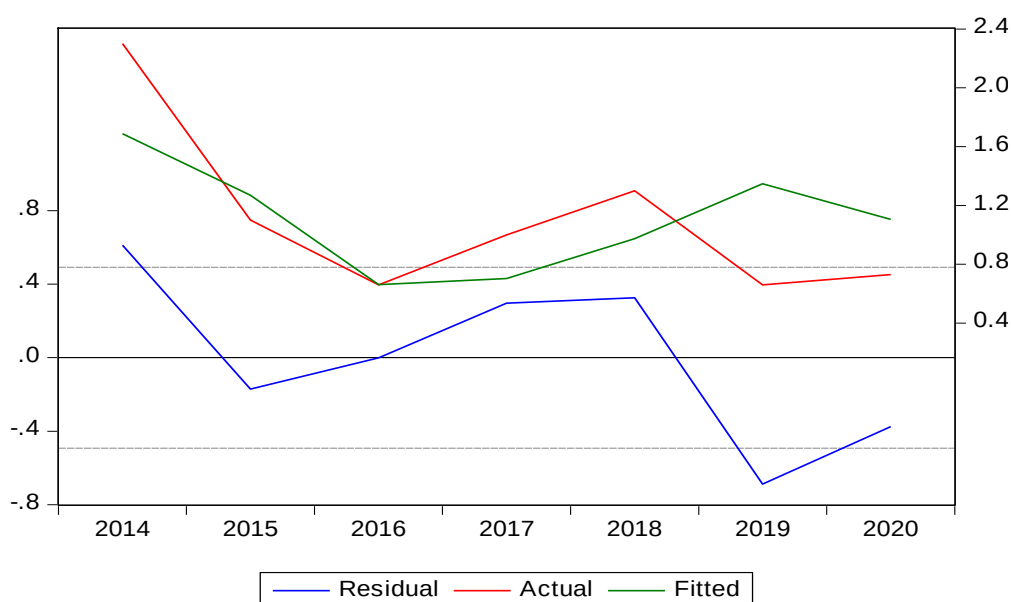
المتغير التابع Y: العمق التأميني

- من جدول رقم (9) يتضح ما يلي:
1- بالنظر الي قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) يتضح انه اقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهذا يعني يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) على العمق التأميني الليبي.
 - عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به.
 - المعادلة الخاصة بالتقدير للفرض الفرعي السادس هي: $\hat{Y} = 0.0087 X_6$
 - كانت قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) $= 0.0087$ وهذا يعني أن كلما زاد معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) كمغير مستقل بنسبة 1% أدى ذلك لزيادة العمق التأميني الليبي بنسبة 0.87%.
 - كانت إشارة معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) والعمق التأميني الليبي.
- التحقق من افتراضات المربعات الصغرى للفرض الفرعي السادس: OLS فيما يلي التحقق من افتراضات طريقة تقدير المربعات الصغرى في الفرضية الفرعية السادسة:
- اختبار جودة التوفيق للنموذج الكلي Goodness of fit (لاختبار F)
 - كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل (لاختبار F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أنه يمكن الاعتماد على النموذج المقدر والاعتماد على النتائج الواردة في حالة التحقق من افتراضيات النموذج جميعاً.

3- كانت قيمة معامل التحديد $R^2 = 39.8\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) مسئولة عن تفسير ما نسبته 39.8 % من التغيرات التي تحدث في العمق التأميني الليبي والنسبة الباقية ترجع إلى عوامل أخرى.

ب- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Auto correlation اعتمدت الدراسة على اختبار ديرين واتسون حيث كانت قيمة إحصائية ديرين واتسون $Dw = 1.731$ وبالنظر للقيم الجدولية المعطاة نجد أن القيمة المحسوبة الإحصائية ديرين واتسون Dw تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في الفرضية الفرعية السادسة.

ج - اختبار اعتدالية البيانات: الرسم التالي يوضح عرض البواقي والقيم الفعلية



شكل رقم (6) القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي للفرضية الفرعية السادسة

الشكل البياني يعرض اقتراب القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي وبالتالي يمكن الحكم على هذه البواقي بأن لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع طريقة التقدير مما تقدم يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة في الفرضية الفرعية السادسة دون وجود أي من مشكلات التقدير وبالتالي يمكن للباحث رفض الفرض الفرعي السادس العدمي وقبول الفرض في الصورة البديلة التي نصت على أنه "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل السيولة (المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) على العمق التأميني الليبي".

■ الفرضية الفرعية السابعة:

نص الفرض الفرعي السابع الذي تم صياغته في صورة فرض العدم على انه لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الربحية (العائد على الأصول) على العمق التأميني الليبي واسفرت نتائج التحليل الاحصائي للفرضية الفرعية السابعة على ما يلي:

جدول (10) اختبار مقدرات النموذج السابع للفرضية الفرعية السابعة

المتغير	قيمة المعامل	الخطا المعياري	T - قيمة	الاحتمال المحسوب
C	-0.058974	0.065111	-0.905750	0.4066
X7	1.076889	0.054688	19.69141	0.0000
Mean dependent				
0.987269R-squared				
0.984723Adjusted R-squared				
0.071605S.E. of regression				
0.025636Sum squared resid				
9.701220Log likelihood				
387.7515F-statistic				
0.000006Prob(F-statistic)				

المتغير التابع Y: العمق التاميني

من جدول رقم (10) يتضح ما يلي:

- بالنظر الي قيمة مستوى الدلالة الذي يتعلق بمعدل العائد على الأصول (الربحية) يتضح انه اقل من قيمة مستوى الدلالة $\alpha=0.05$ وهذا يعني معنى وجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على الأصول على العمق التاميني الليبي.
- عدم معنوية الحد الثابت وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في النتائج وبالتالي لا يوجد معنى لتفسير القيمة الخاصة به في هذه الفرضية.

3- المعادلة الخاصة بالتقدير للفرضية الفرعية السادسة هي: $\hat{Y} = 1.076 X_7$

- كانت قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل العائد على الأصول (الربحية) $= 1.076$ وهذا يعني أن كلما زاد معدل العائد على الأصول (الربحية) كمتغير مستقل بنسبة 1% أدى ذلك لزيادة العمق التاميني الليبي بنسبة 1.076 %
- إشارة معدل العائد على الأصول في النموذج المقدر إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على الأصول والعمق التاميني الليبي.

التحقق من افتراضات المربعات الصغرى للفرض الفرعي السابع OLS :

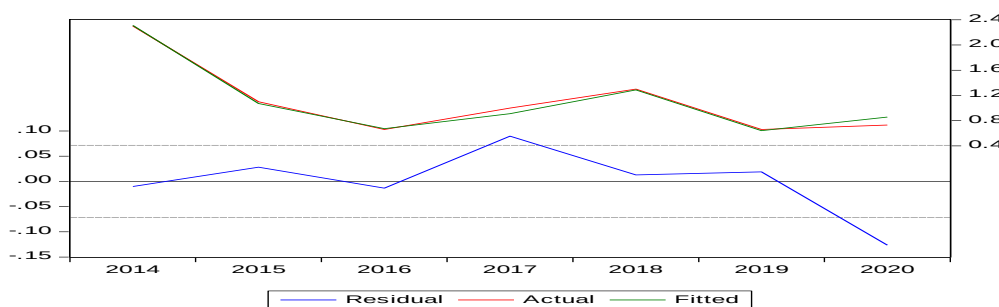
فيما يلي التحقق من افتراضات طريقة تقدير المربعات الصغرى في الفرض الفرعي السابع:

أ. اختبار جودة التوفيق للنموذج الكلي Goodness of fit (لاختبار F)

- كانت قيمة مستوى الدلالة لاختبار معنوية النموذج المقدر ككل (لاختبار F) اقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أنه يمكن للباحث الاعتماد على النموذج المقدر والاعتماد على النتائج الواردة في حالة التحقق من افتراضيات النموذج جميعاً.

2- كانت قيمة معامل التحديد $r^2 = 98.7\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في معدل العائد على الأصول (الربحية) مسئولة عن تفسير ما نسبته 98.7 % من التغيرات التي تحدث في العمق التاميني الليبي والنسبة الباقية ترجع الى عوامل أخرى.

- اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء Auto correlation اعتمد الباحث علي اختبار ديربن واتسون حيث كانت قيمة إحصائية ديربن واتسون $DW = 1.796$ وبالنظر للقيم الجدولية المعطاة نجد أن القيمة المحسوبة الإحصائية ديربن واتسون DW تقع بين القيمتين $(Du, 4 - Du)$ وهذا مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء في الفرضية الفرعية السابعة.
- اختبار اعتدالية البيانات: الشكل التالي يوضح عرض البواقي والقيم الفعلية.



شكل رقم (7) القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي للفرضية الفرعية السابعة

الشكل البياني يعرض اقتراب القيم الفعلية من القيم التقديرية وايضا توزيع البواقي وبالتالي يمكن الحكم على هذه البواقي بأن لها التوزيع الطبيعي المعياري وهذا يتفق مع طريقة التقدير مما تقدم يمكن الاعتماد على النموذج محل الدراسة للفرضية الفرعية السابعة دون وجود أي من مشكلات التقدير وبالتالي يمكن رفض الفرضية الفرعية السابعة (العدم) وقبول الفرضية في الصورة البديلة التي نصت على أنه "يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل العائد على الأصول (الربحية) على العمق التأميني الليبي".

فيمل يلي ملخص نتائج اختبارات الإحصائية الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة

جدول (11) الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة

مدى قبول الفرضية	الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية للدراسة
رفض	تعتمد الدراسة على الفرضية الرئيسي التالية: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعايير الملاءة المالية على العمق التأميني في القطاع التأمين الليبي ويتفرع من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:
رفض	الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط على العمق التأميني الليبي.
قبول	الفرضية الفرعية الثاني: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط على العمق التأميني الليبي.
قبول	الفرضية الفرعية الثالث: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي.
قبول	الفرضية الفرعية الرابع: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل كفاية المخصصات الفنية على العمق التأميني الليبي.
رفض	الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الهيكلية (المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية) على العمق التأميني الليبي.
رفض	الفرضية الفرعية السادسة: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة (السيولة) على العمق التأميني الليبي.
رفض	الفرضية الفرعية السابعة: لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الربحية العائد على الأصول (الربحية) على العمق التأميني الليبي.

4. نتائج وتوصيات الدراسة :

تمثل نتائج الدراسة التطبيقية للدراسة كما يلي :

1. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة للفرضية الرئيسية التي تنص بوجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعايير الملاءة المالية على العمق التأميني الليبي"، وهي تتفق مع الدراسة (AGBO(2020
2. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى التي تنص بوجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن إجمالي الاقساط على العمق التأميني الليبي، وهي تتفق مع الدراسات Das and Shome (2016).
3. تم رفض فرضية البديلة وقبول فرضية العدم للفرضية الفرعية الثانية والتي تنص لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الملاءة المالية عن صافي الاقساط على العمق التأميني الليبي.
4. تم رفض فرضية البديلة وقبول فرضية العدم للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الاحتفاظ على العمق التأميني الليبي.
5. تم رفض فرضية البديلة وقبول فرضية العدم للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية تأثير لمعدل تغطية المخصصات الفنية للاقساط المحتفظ بها على العمق التأميني.
6. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة للفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص بوجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الهيكلية (معدل المخصصات الفنية إلى حقوق الملكية) على العمق التأميني.
7. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة للفرضية الفرعية السادسة والتي تنص بوجود تأثير لمعدل السيولة (معدل المخصصات الفنية إلى الأصول السائلة) على العمق التأميني الليبي.
8. تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة للفرضية الفرعية السابعة والتي تنص بوجود تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمعدل الربحية (العائد على الأصول) على العمق التأميني الليبي.

بناءً على نتائج الدراسة يمكن أن نوصي بما يلي :

1. دراسة تأثير معايير ملاءة مالية أخرى على العمق التأميني
2. دراسة تأثير معايير ملاءة مالية على متغيرات أخرى مثل الكثافة التأمينية .

5. قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1. الاتحاد العام العربي للتأمين (2023). التقرير عن السوق المال الليبي، مجلة التأمين العربي، العام الأربعون، العدد 158، سبتمبر.
2. ابوبكر، عيد احمد، " نموذج كمي لمحددات الكفاءة المالية في التأمين على الحياة : دراسة تطبيقية على شركات التأمين المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، 2006.، 1، ع
3. بالي، مصعب و صديقي، مسعود (2016). مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2، 21-37.
4. بن خدوجة، فيروز (2014). التقييم المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية (دراسة حالة الشركة الجزائرية خلال الفترة 2007 – 2009)، رسالة ماجستير، جامعة محمد بن خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر.
5. بن خضرة، زهيرة (2018). دور قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المجلد 7، لعدد الأول جوان، 34-56.
6. تقرير لجنة تقييم أداء لشركات التأمين بالبيبا، وزارة الاقتصاد والصناعة، الحكومة الليبية المؤقتة، 2019.
7. حجيل، قميري (2014). موقع التأمين من الأزمة المالية العالمية، رسالة دكتوراه منشوره، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
8. حسن، عيسى هاشم و فلوح صالح (2011). قياس هامش الملاءة في صناعة التأمين السورية (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 27 - العدد الرابع، ص ص 363-381.
9. رحيل، خالد محمد وصداقة، زينب رجب (2021). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين وفق معايير الملاءة المالية "دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية"، مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية، العدد السادس يوني، المعهد العالي للعلوم التقنية – درنة، 176-220.
10. رشيدة، سليمان (2013). " دور آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين للتأمينات - CRMA -دراسة حالة شركة"، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر – بسكرة.
11. رمضان، عبد الحكيم عبد السميع و فهمي، إبراهيم معزوز (2020). " أثر الكفاءة الإدارية والملاءة المالية والسيولة على ربحية شركات التأمين-دراسة تطبيقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد – (21) - العدد الأول – يناير، ص ص 514-558
12. زايد، محمد عبداللطيف و حسن، هبة الله عبدالصبور و الأشقر، لسيد الشرييني (2020). استخدام الشبكات العصبية والنماذج المختلطة متعددة المستويات في تقدير الطلب على التأمين بالتطبيق على الدول العربية، مجلة البحوث المالية والتجارية – المجلد (21) – العدد الثالث – يوليو، 912-951.
13. عبد اللطيف، ناصر نور الدين (2015). المحاسبة في المؤسسات المالية (المحاسبة في البنوك التجارية – المحاسبة في شركات التأمين – المعايير الدولية للأفصاح بالقوائم المالية للبنوك وشركات التأمين، الإسكندرية، دار التعليم الجامعي.
14. عبد المجيد، رجب أبو محمد أمين (2023). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين بالسوق المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد الثالث، 554-600.
15. عبد النور، موساوي وهدى، بن محمد (2009). تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 13، المجلد ب - 277-292.

16. العريبي ، عبد الفتاح عثمان ؛ سلطان ، عادل عبد العزيز ؛ ميلاد ، عصام عبد الحفيظ (2021). أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي -دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية ، *مجلة الأمتياز لبحوث الاقتصاد والتجارة* ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 13-28.
17. علوان ، حميد جاسم و الطائي ، فوزي علاوي (2020). *إدارة الخطر والتأمين* ، دار العربي للطباعة، بغداد.
18. الغصين ، راغب و ازهر ، لانا نبيل (2014) أثر السيولة والملاءة المالية والكفاءة الإدارية على ربحية شركات التأمين دراسة تطبيقية على شركات التأمين السورية الخاصة، *(مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (63) العدد (6) ، ص ص 243-263*.
19. قندوز، عبد الكريم أحمد و السهلوي ، " خالد عبد العزيز (2014). هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية "، *العلوم الاقتصادية* ، العدد الثامن والثلاثون ،
20. مؤتمر الشعب العام، القانون رقم (3) لسنة 1373 و.ر الموافق 2006 ميلادي بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.
21. نجيب ، سامي (2007). "التأمين ورياضياته-عماد للاقتصاد القومي والعالمي واقتصاديات الأسرة -التأمين وإدارة الأخطار -ماهية التأمين ومضمونة -مبادئ التأمين وأنواعه -عالمية التأمين واستثماراته والإشراف والرقابة هلى على هيئاته -رياضيات التأمين على الحياة "، الطبعة الرابعة ، دار التأمينات ، القاهرة .
22. نور الدين، سنجاق الدين وحسين، حساني (2021). أثر الأقساط المكتتبة والتعويضات المددوعة والتوظيفات المالية على الملاءة المالية لشركات التأمين الجزائرية -دراسة قياسية للفترة، *مجلة الريادة الاقتصادية والأعمال*، المجلد 7، العدد 2 جانفي، 431-446.
23. الوطنية للتأمين -وكالة مستغانم SAA ،رسالة ماجستير غير منشوره ،شعبة مالية ومحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم .

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Ansari1, Valeed A. and Fola, Wubshet (2014). Financial Soundness and Performance of Life Insurance Companies in India, *International Journal of Research (IJR)*, Vol-1, Issue-8, September, ISSN 2348-6848, PP.224-253.
2. Abdul Latif Alhassan, Nicholas Biekpe (2016). Determinants of life insurance consumption in Africa, *Research in International Business and Finance* 37 ,17–27
3. Agbo, Ishmeal Umunnakwe (2020). Influence of insurance penetration on insurance performance in Nigeria from 1996-2018, *Mpr-jmse International Journal of Editor –in-Chief International Journal of Magamenet SCI. & Enirepreneurship* Vol. 11 No.7 JUN- ISSN: 1016-7534
4. Andersson, Siri and Lind, Patricia (2016). **How External Requirements Affect the Insurance Industry an Investigation on Swedish Insurance Companies' Adjustments to Solvency II**, Master of Science Thesis KTH Industrial Engineering and Management.
5. Brien, Christopher O (2010). Insurance regulation and the global financial crisis: A problem of low probability events", *The International Association for the Study of Insurance Economics* 1018-5895/10, *The Geneva Papers*, 2010, 35, pp.35 – 52.

6. Cristeaa, Mirela., Marcua, Nicu., Cârstina, Silviu (2014). The relationship between insurance and economic growth in Romania compared to the main results in Europe – a theoretical and empirical analysis, *Procedia Economics and Finance* 8, 226 – 235
7. Das, Somnath., Shome, Mihir Kumar (2016). A Study on Determinants of Insurance Penetration in The Context of India, *International Journal of Marketing and Human Resource Management (IJMHRM)*, Volume 7, Issue 3, Sep–Dec (2016), pp. 85–94, Article ID: IJMHRM_07_03_011
8. Enz, R. The S-Curve Relation Between Per-Capita Income and Insurance Penetration. *The Geneva Papers on Risk and Insurance*, Vol. 25, No. 3 (July) 396–406.
9. Geamanu, Marinela (2011). Economic Efficiency and Profitability, *Studia Universitatis „Vasile Goldis” Arad – Economics Series* · January ,116-119.
10. **IFRS Foundation**, "Standards and Interpretations", 2017. (www.ifrs.org)
11. International Association of Insurance Supervisors (2017). Measuring Insurance Development: Beyond the Insurance Penetration Rate.
12. Iyodo, BabaYaro., Samuel, Sunday Enejo., Adewole, Clement & Ola, Patience Ote(2022). Impact of Non-life Insurance Penetration on the Economic Growth of Nigeria. *Research Journal of Finance and Accounting*, 11 (2), 40-50.
13. Malambo and Maalila (2022). The Empirical Evaluation Of The Uptake Of Insurance Products In the Sub-Saharan Africa, *Journal of Financial Risk Management*, 11, 342-352
14. Masud, M.M., Ahsan, M.R., Ismail, N.A. and Rana, M.S. (2021), "The underlying drivers of household purchase behaviour of life insurance", *Society and Business Review*, Vol. 16 No. 3, pp. 442-458. <https://doi.org/10.1108/SBR-08-2020-0103>
15. Outreville, J. François(1998). *Theory and Practice of Insurance*, Kluwer Academic Publishers.
16. Padoaba, Lucia(2015). An empirical research regarding density and penetration insurance on accident & health premiums in future implementation of Solvency II, **Procedia Economics and Finance** 32 (2015) 1517 – 1524.
17. Rohilla, Roshan Lal (2023) Department of Commerce, Government College, Sampla, District Rohtak, Haryana, India. **International Journal of Science and Research Archive**, 08(01), 330–352
18. Schich, S. (2009). Insurance companies and the financial crisis. *OECD Journal: Financial market trends*, (2), 123–151
19. Siopi, Evaggelia And Thomas Poufnas (2023). Impact of Internal and External Factors on the Profitability and Financial Strength of Insurance Groups 29:129–149
20. Siopi, Evaggelia; Poufnas, Thomas ; Chen, JamMing and · Agiropoulos, Charalampos (2023). Can Regulation Affect the Solvency of Insurers? New Evidence from European Insurers, Springer, *Int Adv Econ Res* 29:15-30.
21. Thoyts, Rob (2010). *Insurance theory and practice*, First published by Routledge, New York.

22. Tran, Q.T. and Huynh, N. (2023). "Can insurance ensure economic growth in an emerging economy? Fresh evidence from a non-linear ARDL approach", *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 15 No. 6, pp. 596-612. <https://doi.org/10.1108/JFEP-05-2023-0125>
23. Ul din, Sajid Mohy; Abu-Bakar, Arpah; Regupathi, Angappan (2017) : Does insurance promote economic growth: A comparative study of developed and emerging/ developing economies, *Cogent Economics & Finance*, ISSN 2332-2039, *Taylor & Francis, Abingdon*, Vol. 5, Iss. 1, pp. 1-12,
24. Vimala B. & Alamelu, K.(2018). Insurance Penetration and Insurance Density in India – An Analysis, *International Journal Of Research And analytical reviews* · Vol. 5 I issue 4, October 2,229-232.